اليهودية ان الارض الاحتياطية التي تخصص لاحتمالات مستقبل التوطين يمكن توفيرها من المصدرين الآتيين :

١ ـ الفائض من الارض ، الحادث من الاقلال من مساحة الوحدة الزراعية نتيجة للانتقال البشري من الارض الواسعة الى الارض المقواة بالسماد ، الى جانب استخدام وسائل الري الحديثة .

٢ ـ استخدام مثل هذه الارض ، وهي في الاغلب غير مستزرعة، ولكنها قابلة للزراعة .

وتتحدد الامكانيات ، في نطاق المصدر الاول ، بكيفية الحصول على المياه ، او توفيرها للري . وكان تقدير الوكالة اليهودية ان مساحة الارض التي يمكن استزراعها عن طريق توفير المياه اللازمة لريها تصل الى مليونين وسبعمئة وخمسين دونما . واذا اضيفت مساحة الارض المروية فعلا ، تتسع مساحة الاراضي الممكن توفيرها لتوطين اليهود ، حتى تصل الى ثلاثة ملايين وربع المليون دونم ، منها مليون دونم في النقب .

وفي نطاق المصدر الثاني ، يحسب حساب الارض غير المستزرعة ، والبالغ مساحتها ـ حسب تقدير الوكالة ـ ٢,٤٧٣,٠٠٠ دونم ،في حين تترك مساحة من الارض تصل الى خمسة ملايين ونصف المليون دونم تقريبا كهامش تطمع الوكالة في احداث تطوير جديد فيه . وترى الوكالة اليهودية ان كلا المصدرين يوفر ارضا لتوطين يهودي على نطاق واسع [٢٤] ، وهو ما حدث فعلا بعد قيام دولة اسرائيل .

وقد دخلت الوكالة اليهودية في خلاف حول تردد حكومة الانتداب في التكفل بالاعباء المالية لمشروع مد انابيب المياه الى منطقة النقب ، حيث اظهرت الحكومة ان المشروع غير اقتصادي ، الى جانب الخلاف حول تحديد حقوق سكان المنطقة التي تستخرج منها المياه . ورغم اعتراف الوكالة اليهودية بأن تكاليف تنفيذ ذلك المشروع في النقب اعلى من قرينتها في اي منطقة اخرى من البلاد ، فانها اصرت على ضرورة قيام الحكومة بتنفيذ المشروع نظرا للضرورة الملحة لاستزراع اراضي النقب تنفيذا للتعهدات الملقاة على عاتقها بموجب صك الانتداب تجاه انشاء الوطن القومي اليهودي ، هذا فضلا عن ان الوكالة قدرت ان تكاليف ري الدونم في النقب بعد اتمام المشروع سوف ترتفع عن المستوى المتوسط في التكاليف بقدر ضئيل . وقد طالت المباحثات بين الوكالة والحكومة . وكان خبير المياه في حكومة الانتداب يرى ان الانابيب حجم ستة بوصات المراد استخدامها في النقب يمكن ان تكون اكثر فعالية في مناطق اخرى من البلاد فضلا عن عدم توافرها بكميات كافية . وقد ردت الوكالة بأن من الممكن توفير تلك الانابيب من مخلفات الحرب العالمية الثانية في انكلترا ، كما ان استعمال هذه الانابيب في تطوير الري في الشمال يكاد يكون مستحيلا نظرا للحاجة الى توفير آلات اضافية للحفر ، فضلا عن حصول الوكالة على تراخيص لاستيراد واحد وعشرين الف طن من الانابيب مختلفة المقاسات يمكن استعمالها في الشمال . وقد تعثر المشروع في النهاية [٢٥] ، ثم تحقق بعد قيام دولة اسرائيل .

وقد عملت الوكالة اليهودية على توفير السماد اللازم لزيادة خصوبة التربة واستيراد الآلات الزراعية الحديثة من الخارج وتدريب الزراع على استعمالها . وبلغ اجمالي ثمن المستورد من الاسمدة نحو ١٠٧,١٥١ جنيها فلسطينيا عام ١٩٣٥ ، في مقابل ٣٨,٩٠٠ جنيه عام